

انعكاسات السياسة النقدية في اصلاح القطاع المصرفي العراقي

أ.م. حسين احمد حسين / جامعة دهوك / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

م.م. خناف اسماعيل مصطفى / جامعة دهوك / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص

يتمثل الاصلاح المالي والمصرفي في انشاء نظام مالي قادر على حشد الموارد المالية (المحلية وحتى الدولية) واعادة تخصيصها وكفاءتها لخدمة النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق معدلات عالية ومستمرة في النمو الاقتصادي ، وينصرف ذلك الاصلاح في تحديث وتعميق وتقوية جميع وحدات القطاع المالي ، فضلاً عن احداث تغيرات كبيرة في طبيعة الصناعة المصرفية واعادة هيكلتها في العراق لغرض حشد المدخرات المحلية والحد من ظاهرة راس المال المهاجر اضافة الى امكانية جذب جزء من تدفقات الاستثمار الاجنبي.

وتتجسد عملية الاصلاح في عملية تحرير القطاع المصرفي، وذلك لمواكبة التطورات المالية والمصرفية العالمية التي تقوم اساساً على التحرر من القيود والعراقيل ، وزيادة حدة المنافسة بين البنوك، واستعمال تكنولوجيا متطورة للاتصالات والمعلومات ، فضلاً عن مقررات لجنة بازل بغية العمل ضمن المعايير الدولية للمصارف مما يرفع قدرتها على المنافسة الدولية في العمل الدولي .

فقد جاءت فكرة البحث الذي قدم عرضاً نظرياً لمسيرة الجهاز المصرفي العراقي والرؤى للاصلاح المالي والمصرفي مع بيان مبررات الاصلاح ، وكانت اهم الاستنتاجات التي خرج بها البحث:

- 1- الضربة الاولى على السياسة النقدية والمالية العراقية عندما وافقت الحكومة العراقية لاحكام الفقرة (25) من مذكرة التفاهم والفقرة (7) من خطة العمل وبذلك ترتب ديون بزمة العراق بمئات المليارات من الدولار ومن مختلف دول العالم.
- 2- ادى التضخم المستمر الى ارتفاع في العملة من 23 مليار دينار عام 1991 الى حوالي 30 ترليون دينار في بداية عام 2015.

Abstract

The financial and banking reform in the creation of capable financial system to mobilize financial resources (local and even international) and reallocation and efficiency of the service of economic activity in order to achieve high and sustained rates of economic growth, and go out that reform in the modernization and deepening and strengthening of all units of the financial sector, as well as bring about changes large in the nature of the banking industry and restructuring in Iraq for the purpose of mobilizing domestic savings and reduce the phenomenon of migrant capital in addition to the possibility of attracting part of the foreign investment flows.

And it embodied the reform process in the process of liberalization of the sector, so as to cope with the financial and banking world development which are mainly based on freedom from restrictions and obstacles, and increasing competition between banks, and the use of technology advanced communications and information, as well as the decisions of the Basel Committee in order to work within international standards for banks, raising its capacity international competitiveness in international action.

It came the idea of research that theoretically made a presentation to the march of the Iraqi banking system and visions of the financial and banking reform with a statement of justification for reform, and the most important conclusions of the research:

1. The first strike on the Iraqi monetary and fiscal policy when Iraq agreed to the provisions of paragraph (25 (of the memorandum of understanding, paragraph (7) of the action plan and thus the order of the debts owed by Iraq hundreds of billions of dollars from various countries of the world.
2. Inflation led to a continuous rise in the currency of 23 billion dinars in 1991 to about 30 trillion dinars at the beginning of 2015.

المقدمة

ان القطاع العراقي منذ اكثر من اثنا عشر عاماً ولغاية الوقت الحاضر يعاني من تحديات ومعوقات عمل كبيرة ويمكن اعتبارها مرحلة انتقالية ما زالت مستمرة بهدف بناء تجربة عراقية سليمة في تحديد اسس وركائز البناء الاقتصادي الوطني يعتمد تطبيقات السياستين المالية والنقدية كحلقات اساسية ومهمة في هذا البناء الذي يقوده البنك المركزي العراقي باعتباره المسؤول الاول كما ورد في قانونه 56 لسنة 2004 وعلى اساس انه المستشار المالي والنقدي للحكومة اضافة الى مهامه الاساسية في المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية وبناء احتياطي نقدي اجنبي والحد من التضخم.

ويعتمد العراق على مورد اساسي واحد هو النفط والذي يشكل حدود (45-60%) من الناتج المحلي الاجمالي ، كما ان عدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية واختلاف السياسات الاقتصادية وفقاً للبناء الجديد للاقتصاد ساهم بشكل كبير في تشتت التطبيقات في السياسة النقدية واختلاف الرؤى والاستراتيجيات للوصول الى الاهداف المركزية المحددة اضافة الى قصور في بعض مواد البيئة التشريعية للقوانين الاقتصادية التي تنظم العملية الاقتصادية مما ادى ذلك الى اضطراب في التطبيق والاجتهادات والتعليمات والتي لاتنجم مع الظروف السياسية والاقتصادية والامنية التي يمر بها العراق. و كذلك استمرار السياسات المركزية السابقة في الاشراف والرقابة على القطاع المصرفي الخاص وعدم اعطائه المرونة القانونية لممارسة عمله التمويلي والاستثماري والذي يشكل (55) مصرفاً تجارياً وإسلامياً وفروعاً لمصارف اجنبية وعربية بالمقارنة مع (7) مصارف حكومية تستحوذ على (86%) من الودائع الاهلية والحكومية وبراسمال لا يتجاوز اهميته النسبية (23%) مقارنة مع مجموع رؤوس اموال المصارف الخاصة حيث تشير المؤشرات لعام 2014 ، لذا فان البحث سيوضح المسيرة التاريخية للجهاز المصرفي العراقي ومبررات الاصلاح المالي والمصرفي ضمن أربعة مباحث: يتناول الأول منهجية البحث ويعرض الثاني والثالث الاطار النظري اما الرابع فيتناول اهم الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الاول

منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث

يعد الجهاز المصرفي قطاعاً فاعلاً في ادارة الاقتصاد ومواكبة التطورات التي يمر بها ويتمثل دورة في توفير القنوات والاطر اللازمة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو سبل الاستثمار.

وبناءً على ما تقدم يمكن تحديد معالم المشكلة من خلال التساؤلات التالية؟:

أ- هل يعود سبب تخلف الجهاز المصرفي العراقي من وراء السياسة النقدية ام سبب سوء ادارة المصارف؟

ب- هل يتحمل القطاع المصرفي مسؤولية مواجهة متطلبات التنمية؟

ت- هل يتحمل القطاع المصرفي التحديات في مجال المنافسة؟

ثانياً: أهمية البحث

تظهر أهمية الدراسة كونها قد تكون معالجة جزئية للقطاع المصرفي ولا سيما في ظل التحولات والظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد ، وذلك لكون المصارف تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد العراقي من خلال ممارسته الأنشطة المصرفية والتي تأتي في مقدمتها تشجيع المدخرات الوطنية من كافة القطاعات وعلى رأسها القطاع الخاص وبالتالي توجيه المدخرات نحو مختلف مجالات الاستثمار المتاحة واستخدام الاساليب التي من شأنها تجذب المدخرات نحو المصارف.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث الى بيان نقاط القوة والضعف في مسيرة البنك المركزي والمصارف العراقية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين ولغاية عام 2015

رابعاً: مجتمع وعينة البحث:

تشمل الدراسة قراءة لمسيرة البنك المركزي والمصارف العراقية.

خامساً: طرق جمع البيانات**أ- الجانب النظري**

اعتمد الباحث في جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالجانب النظري على ما توافر من مصادر عربية واجنبية ذات صلة بالموضوع قيد البحث من كتب ودراسات واطروحات جامعية فضلاً عن بعض المقالات التي تم الحصول عليها من الانترنت.

ب- الجانب العملي (التطبيقي)

اعتمد الباحث في الجانب العملي او التطبيقي على البيانات التي جمعها كالاتي:

أ- الحصول على القوائم المالية والحسابات الختامية والميزانية المعتمدة من قبل سوق العراق للأوراق المالية 2014

ب- الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالمصارف من سجلات مصرفية (غير منشورة) ولسنوات عدة.

ت- الحصول على البيانات من التقارير السنوية التي تصدرها المصارف (غير منشورة).

سادساً: فرضية البحث

تكمن فرضية البحث بالآتي:

(اصلاح السياسة النقدية يعني اصلاح القطاع المصرفي)

المبحث الثاني

المسيرة التاريخية للجهاز المصرفي العراقي

اولا :المراحل التي مر بها الجهاز المصرفي: يمكن توضيح المراحل التي مر بها الجهاز المصرفي العراقي وكما يلي:

1- مرحلة الصيرفة الاجنبية ، اهم معالم هذه المرحلة (خطاب، 2009:18) هي:

- أ- تبدا من تأسيس اول مصرف في العراق (بريطاني الجنسية) بأسم البنك العثماني عام 1890 ولغاية 1935
- ب- المصرف الثاني هو البنك الشرقي فتح ابوابه في بغداد عام 1913، ثم البنك الشاهنشاهي عام 1918
- ت- تركز خدمات هذه المصارف في تنشيط حركة التجارة مع بريطانيا و تسهيل مهام الجيش البريطاني وخدمة مصالحها السياسية الاخرى
- ث- كانت المصارف العراقية تسير على فلسفة الصيرفة الانكليزية التي تركز على الائتمان قصير الاجل في مجالات التجارة والتمويل. ج
- ج- وقد كان يعمل الى جانب هذه المصارف بعض مكاتب الصيرفة الصغيرة ركزة انشطتها في مجالات محدودة من الخدمات الصيرفة كبيع العملات وتقديم مجموعة من القروض البسيطة مرتفعة الثمن

2- مرحلة الصيرفة الوطنية والاجنبية: تتصف هذه المرحلة بما يلي (صالح، 2015:49):

- أ- اتسمت هذه المرحلة (1935-1947) بظهور الصيرفة الوطنية.
- ب- لأول مرة في تاريخ العراق شرعت الدولة باصدار القوانين التي تتعلق بتأسيس المصارف
- ث- تم اصدار القانون رقم (51) لسنة 1935 الذي نجم عنه تأسيس المصرف الزراعي - الصناعي ثم تلاه إنشاء مصرف الرافدين عام 1941.
- ج- انتقل مهام الصيرفة المركزية الى مصرف الرافدين بدلا من بنك الشرقي .

3- مرحلة تأسيس البنك المركزي العراقي وتعريق الصيرفة الاجنبية:

- أ- هذه المرحلة من اهم مراحل في حياة الجهاز المصرفي العراقي
- ب- صدر قانون انشاء المصرف الوطني العراقي رقم (43) لسنة 1947 للضرورة القصوى لايجاد جهاز فعال يتولى مهمة الرقابة على الصيرفة و اتجاه الدولة نحو تحقيق استقلال النقد العراقي.

- ت- تم بدء تنفيذ قانون انشاء المصرف الوطني العراقي في عام 1949، وكانت اول اعماله دراسة جوانب القصور العملية و التشريعية التي رافقت قانون مراقبة المصارف رقم (61) لعام 1938 وتم الغاؤه والاستعاضة عنه بالقانون رقم (34) لسنة 1950 . كما تم الغاء قانون المصرف الوطني العراقي رقم (43) لسنة 1947 واستبدل بالقانون رقم (72) لسنة 1956 إذا ابدل اسم المصرف الى البنك المركزي العراقي.

واهم ما يميز هذه الفترة هو تأسيس البنك المركزي العراقي ، واهم تطورات هذه المرحلة هي ما يلي:

- أ- صدور قانون جديد لمراقبة المصارف ينسجم مع وجود بنك يقود الجهاز المصرفي على وفق تطلعات الدولة الاقتصادية
- ب- توسيع الصيرفة الوطنية بإنشاء عدد من المصارف الوطنية الحكومية والخاصة.
- ت- توسيع دور المصارف المتخصصة وتنوعها.

4- مرحلة تأميم ودمج المصارف خلال السنوات 1964-1988

تعد هذه المرحلة حاسمة في حياة الجهاز المصرفي العراقي اذ شهدت هذه المرحلة تأميم المصارف التجارية بموجب القانون (100) لسنة 1964 حيث تم انشاء مؤسسة عامة للمصارف وكان الهدف منها الاشراف وتوجيه وتنظيم الجهاز المصرفي التجاري والحق في البداية بالبنك المركزي ثم فصلت عنهم في عام 1965 والحققت بوزارة المالية وكان السمة الاخرى والمهمة هو دمج المصارف العشرة المؤممة عام 1965 في اربع مجموعات هي (مصرف الرافدين – البنك التجاري العراقي – بنك بغداد – بنك الاعتماد) وفي عام 1970 الغيت مؤسسة المصارف وأوكل اختصاصها الى الوزارة المالية و تم اعطاء بعض الاختصاصات تلك المؤسسة الى (البنك المركزي و مصرف الرافدين) بموجب قانون (78) لسنة 1970 وفي هذه المرحلة تم دمج كل من بنك الاعتماد وبنك بغداد في بنك التجاري العراقي الذي استبدل اسمه الى المصرف التجاري العراقي كما دمج مصرف الرهون بمصرف الرافدين و احلاله محله في ما له من حقوق و ما عليه من التزامات كما الغي المصرف التعاوني بموجب قانون رقم (79) لسنة 1970 وحل المصرف العقاري محله وفي عام 1974 تم دمج المصرف التجاري بمصرف الرافدين ، وبذلك حققت الدولة مبدء توحيد الصيرفة التجارية في العراق بمصرف واحد هو مصرف الرافدين حيث اصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق حتى عام 1988، وعلى نطاق الصيرفة المركزية صدر قانون البنك المركزي العراقي الجديد (64) لسنة 1976

واهم المؤشرات التي مرت بها الجهاز المصرفي العراقي منذ تأسيسه ولغاية عام 1988 (سعيد، 2014:69):

- أ- عدم استقرار البنية الهيكلية للجهاز المصرفي العراقي وخاصة ما يرتبط بالصيرفة التجارية.
- ب- اضعاف دور البنك المركزي العراقي وتحجيمه في قيادة الجهاز المصرفي.
- ت- انعدام المنافسة في الصيرفة التجارية لانها كانت تؤدي من قبل مصرف تجاري واحد وهو مصرف الرافدين.
- ث- حصر دور الجهاز المصرفي في تنمية الوعي المصرفي إذ بقيت مقتصرة على مهمات وخدمات مصرفية تقليدية.

5- مرحلة اعادة التعددية في الصيرفة التجارية :

بدأت في نيسان 1988 عندما صدر قانون تأسيس مصرف الرشيد المرقم (52) لسنة 1988 بوصفه مصرفا تجاريا ثانيا في العراق حيث تم شطر مصرف الرافدين

في عام 1988 وتوزيع فروعها الى مصرف الرافدين ورشيد وتم السماح بتأسيس مصارف اهلية خاصة ابتداء من عام 1991 حيث صدر قرار ما يسمى مجلس قيادة الثورة المرقم (12) في 1991/5/21 والذي بموجبه عدل قانون البنك المركزي العراقي وخوله باصدار اجازات تأسيس المصارف الاهلية تتخذ صيغة الشركات المساهمة الخاصة و بروؤس اموال اسمية مدفوعة لا تقل عن 15 مليون دينار ونسبة مشاركة الشخص الطبيعي او المعنوي بما لا يزيد عن 5% من رأس المال الاسمي لمثل هذه المؤسسات المالية ، وتم خلال فترة التسعينات من القرن العشرين تأسيس عدد من المصارف الخاصة (خطاب ، 2009:2).

ثانياً:التغيرات القانونية التي شهدتها قانون البنك المركزي العراقي:

يُعد الجهاز المصرفي الشريان الرئيسي الممول لمختلف العمليات الاقتصادية والاجتماعية اذ يقوم هذا الجهاز بجمع المدخرات الوطنية ومنحها على هيئة قروض وتسهيلات ائتمانية واستثمارات.

يُعد البنك المركزي العراقي من اقدم البنوك المركزية في الدول العربية، وتم تاسيسه بموجب القانون رقم 43 لسنة 1947 وعرف باسم المصرف الوطني العراقي ومارس البنك المركزي العراقي عملة كبنك المركزي اعتباراً من 1049/7/1 واصدرت اول عملة عراقية في 1995/9/17 .

ويمكن تلخيص اهم التغيرات القانونية التي شهدتها قانون البنك المركزي العراقي كما يلي:

- 1- تم الغاء قانون تاسيس البنك المركزي المرقم 43 لسنة 1947 بالقانون رقم 72 لسنة 1956.
- 2- تم الغاء القانون رقم 72 لسنة 1956 باصدار قانون جديد برقم 64 لسنة 1976
- 3- تم تعديل القانون المرقم 64 لسنة 1976 بالقانون رقم 21 لسنة 1991
- 4- تم صدور القانون رقم 56 لسنة 2004 وهو لا يزال ساري المفعول لحد الان.
- 5- عصرالتعددية المصرفية في العراق: بسبب الحصار الاقتصادي على العراق دعت الضرورة بانتقال العراق من عصر الاحتكار المصرفي الحكومي الى عصر التعددية المصرفية وعليه تم اصدار القانون رقم 21 لسنة 1991 والذي يسمح بموجبه تأسيس المصارف الاهلية في ظل احكام قانون الشركات رقم 36 لسنة 1983 وبذلك تشكل المدة من (1991-1995) علامة مهمة في تطوير واقع الصناعة المصرفية.
- 6- المرحلة الجديدة في الواقع المصرفي العراقي: بعد عام 2003 حدثت تغيرات ادت الى زيادة موجودات دخول المصارف بسبب:
 - أ- بعد دخول القوات الامريكية الى العراق كانت هناك تخاوف من قبل المصارف والشركات بالدخول في عمليات الاستثمار والاقرض.
 - ب- صدر قرار *تم بموجبه تحويل كل مستحقات القطاع الحكومي(الدوائر الملغاة) لصالح المصارف الحكومية والمتمثلة بمصرفي الرافدين والرشيد.

تُعد الفترة من 2003-2011 هي فترة التوسع في العمل المصرفي للقطاع الخاص اذ بلغت عدد فروع المصارف الاهلية العاملة في العراق 495 فرعاً والتي تشكل 55% من عدد الفروع العاملة في العراق.

ثالثاً: استقلالية البنك المركزي:

يعد البنك المركزي في اي دولة من دول العالم مسؤولاً عن السياسة النقدية وبالتالي يجب ان يكون لديها كامل الاستقلالية لتنفيذ سياسته دون التأثير من قبل الحكومة، وفي هذا الصدد يقول (ستانلي فيشر) بوجود نوعين من استقلالية البنك المركزي وكمايلي (مامندي ، 2012: 378) :

- 1- هي الاستقلالية في استخدام الادوات لتحقيق السياسة النقدية اي الحرية في استخدام اي من ادوات السياسة النقدية والمتمثلة بـ (عمليات السوق المفتوحة ، شباك الخصم ، سعر الفائدة ، الاحتياطي القانوني).
- 2- الاستقلالية في تحقيق الاهداف Goal Independence وتعني قابلية البنك المركزي في وضع اهداف السياسة النقدية دون وجود اي تأثير حكومي.

لقد منح القانون رقم 94 لسنة 2004 صفة الاستقلال للبنك المركزي ومن اهم المؤشرات لاستقلالية البنك المركزي العراقي مايلي (الشبيبي ، 2007: 17) :

- 1- لا يتلقى البنك المركزي أية تعليمات من اي كيان او شخص أو مؤسسة بما فيها المؤسسات الحكومية ، ولا يسمح لاي شخص بالتأثير على اعضاء مجلس ادارة البنك المركزي عند صنع القرار أو التدخل في أنشطة البنك المركزي العراقي.
- 2- يتم تعيين محافظ البنك المركزي العراقي ونائبه بالتصديق من قبل البرلمان العراقي.
- 3- عدم قدرة السلطة (رئيس الوزراء) باقالة اي عضو من اعضاء مجلس البنك المركزي.
- 4- خطر اقراض الحكومة لاي سبب كان، اي لا تستطيع الحكومة الضغط على البنك المركزي لاقراضها.
- 5- ما تضمنته المادة الثالثة بان الهدف الرئيسي للبنك المركزي العراقي هو السعي لتحقيق والحفاظ على استقرار السعر المحلي والحفاظ على نظام مالي مستقر.

*عبد النبي ، وليد عيدي ، بدون سنة ، منشورات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والانتماء

ثانياً: تطورات القطاع المصرفي:

اما عن تطورات القطاع المصرفي العراقي بلغ عدد المصارف العاملة في العراق (54) مصرفاً بنهاية العام 2015 شملت 7 مصارف حكومية (تتوزع بين مصارف تجارية ومصارف متخصصة) و 47 مصرفاً أهلياً (خاصاً). والمصارف الخاصة تنقسم إلى 23 مصرفاً تجارياً محلياً، و 12 مصرفاً إسلامياً، و 12 مصرفاً أجنبياً، والجدول (1) يبين المصارف العاملة في العراق في عام 2015 .

الجدول (1)

المصارف العاملة في العراق لغاية نهاية عام 2015

المجموع	المصارف الاهلية			المجموع
	محلي	اسلامي	اجنبي	
54	23	12	12	7

تدير المصارف العراقية الحكومية شبكة فروع بلغ عددها 484 فرعاً (476 داخل العراق و 8 خارجها).

في المقابل كان عدد فروع المصارف الاهلية 530 فرعاً (526 داخل العراق و 4 خارجه عليه، تدير المصارف الحكومية السبعة 48% من شبكة الفروع، في حين تدير المصارف الأهلية السبعة والأربعون 52% مع الإشارة أيضاً إلى أن مصرف الرشيد يدير شبكة الفروع الأكبر في العراق (200 فرع) يليه مصرف الرافدين (172 فرعاً). والجدول (2) يبين عدد فروع المصارف الحكومية والاهلية داخل وخارج العراق.

الجدول (2)

عدد فروع المصارف (داخل وخارج العراق) لغاية نهاية 2015

المصارف الحكومية			المصارف الاهلية			المجموع
بغداد	محافظات	خارج العراق	بغداد	محافظات	خارج العراق	المجموع
180	296	8	225	301	4	530

في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العراق بعد عام 2003 اتخذت السلطة النقدية عدة اجراءات لتعزيز القطاع المصرفي في العراق، وفي مجال تحسين بيئة المنافسة بشكل خاص، قام بما يلي :

1- في مجال تحسين بيئة المنافسة قام البنك المركزي العراقي بمايلي (اتحاد المصارف العربية ، 2014: 68):

أ- منح البنك المركزي العراقي لعدد من المصارف العربية و الاجنبية رخص عمل لممارسة الانشطة المصرفية.

ب- كما عملت مصارف عربية اخرى على الدخول كمساهمين مع مصارف محلية. وهذا الامر ساهم ويساهم بتحسين البيئة المالية وخلق المنافسة التي من شأنها إضافة المزيد من الكفاءة في عمل المصارف. إلا أنه وعلى الرغم من وجود عدد كبير من المصارف الأهلية العاملة في العراق ، لا يزال حجمها ونشاطها محدودين جداً. فعلى سبيل المثال، تدير المصارف الحكومية 90.6% في المئة من مجمل موجودات القطاع المصرفي العراقي، في حين تدير المصارف الأهلية 9.4% في المئة فقط ، كما هو موضح في الجدول (3)

الجدول (3)

نسب موجودات القطاع المصرفي العراقي لعام 2014

المصارف الحكومية	المصارف الاهلية	النسبة
90.6%	9.4%	100%

يتصدر مصرف الرافدين المصارف العراقية من حيث حجم الموجودات والتي بلغت حوالى 75.9 مليار دولار بنهاية العام 2014 ويليه من حيث حجم الموجودات مصرف الرشيد الذي يدير موجودات بلغت حوالى 44.1 مليار دولار في الفترة نفسها.

2- اتخذ البنك المركزي العراقي خلال عام 2014 العديد من السياسات والتدابير الرامية الى رفع مستوى أداء مؤسسات الجهاز المصرفي و درجة المنافسة بين وحداته و تعزيز قدرتها على إدارة مخاطر.

3- اصدار قانون الدفع الالكتروني والمعاملات الالكترونية .

4- الطلب من المصارف التجارية زيادة رؤوس اموالها الى 250 مليار دينار.

المبحث الثالث

الاصلاح المالي والمصرفي في العراق

اولاً: اصلاح السياسة النقدية

نتيجة للظروف الصعبة التي شهدتها الاقتصاد العراقي قبل عام 2003 كان لا بد من ان تكون هناك اصلاحات جذرية على واقع السياسة الاقتصادية، وبما فيها السياسة النقدية.

وهناك عدد كبير من الاجراءات المهمة، والصحيحة التي قام بها البنك المركزي العراقي باتجاه مواكبة التحول نحو اقتصاد السوق على الصعيد التشريعي والفني، وان هناك تحولاً واضحاً

نحو استخدام الادوات النقدية غير المباشرة، وحققت السياسة النقدية انجازات كبيرة في تثبيت ، وتقوية سعر صرف الدينار، وفي انقاذ النظام المصرفي العراقي من التدهور نتيجة الوضع الامني والفوضى الاقتصادية، ويمكن تفعيل وتقوية اعمدة النظام النقدي كما يلي: (المارونسي، 2013:110):

1- استبدال العملة القديمة قبل عام 2003 بالعملة الجديدة:

كان من النتائج الايجابية لعملية استبدال العملة العراقية المتداولة قبل عام 2003 بعملة عراقية جديدة ماييلي(التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2003: 49):

- أ- زيادة ثقة المواطنين بهذه العملة.
- ب- اسهمت موارد العملة الاجنبية الى جانب مزاد العملة الاجنبية المقام في البنك المركزي في تحسن سعر صرف الدينار العراقي .
- ت- توحيد العملة المتداولة في كافة ارجاء العراق بدلاً من استخدام عدة عملات كالعملة القديمة، او الدولار.
- ث- تقليل حالات تزوير، وتزييف، وسرقة تلف العملة.
- ج- تعزيز السيادة الوطنية من خلال اعتبار العملة الجيدة احد رموز السيادة على كل التراب الوطني.

2- الجهاز المصرفي:

تعد مجموعة المؤسسات النقدية والمصرفية القائمة في المجتمع العمود الثاني من اعمدة النظام النقدي وهذه المؤسسات يتراسها البنك المركزي ومن اولى المهام التي حددتها السلطة النقدية هو التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة على اساس ما يسمى بـ (Rule Base) الى الرقابة الوقائية التلقائية (Prudential Base) التي استطاع البنك المركزي العراقي من فرض عمليات الرقابة الوقائية عبر اللوائح التنظيمية وبعيداً عن الاجراءات الرقابية القسرية، وهو الامر الذي يُمكّن الجهاز المصرفي بالعمل على وفق نظم مرونة وكفاءة في ترصين العمل المصرفي.

3- مزاد العملة الاجنبية:

من اهم الادوات في عمليات السوق المفتوحة التي مارسها البنك المركزي العراقي هو مزاد العملة الاجنبية، ومزاد الحوالات، والسندات، وفق آليات السوق لأول مرة ، فضلاً عن تبني التسهيلات القائمة على استقبال الودائع من المصارف لدى البنك المركزي ، او اقراض المصارف ، بالصورة التي تمنح السلطة النقدية مرونة اكبر في السيطرة على مطلوباتها ، ومن ثم جعل النمو النقدي يخضع لفلسفة الموجودات لدى البنك المركزي بدلاً من سيطرة سلوكيات الطلب، استخدم البنك المركزي العراقي اسلوب المزادات اليومية لبيع، وشراء الدولار بهدف السيطرة على عرض النقود ، وبدأ تطبيق المزاد بتاريخ 2003/10/4 وما زال العمل به مستمراً حيث اصبح البنك المركزي بمثابة (سوق مركزي للعملة الاجنبية)، ووضع هذا المزاد حداً لتقلبات قيمة الدينار مقابل الدولار،ويمكن ايجاز نتائج مزد العملة كالاتي: (الخرجي، 18: 2010)

- أ- استقرار سعر صرف الدينار تجاه الدولار.
 ب- استقرار مناخ الاستثمار.
 ت- زيادة جاذبية الدينار كمخزن للقيمة.
 ث- تطور بيع ، وشراء العملات بين المصارف التجارية ، بمعنى: تنشيط السوق النقدية الثانوية.
 ج- زيادة الترابط بين سعر الصرف، وسعر الفائدة ، وإيجاد تنسيق اعمق لعمليات التحويل الخارجي.
 ح- ساعدت مزادات العملة على تحقيق انخفاض في السيولة بما يعادل (25) ترليون دينار حتى عام 2007.
4- سعر الصرف:

مع تصاعد العمليات الحربية في الاشهر الاولى من عام 2003 شهد سعر صرف الدينار العراقي تدهوراً كبيراً، وارتفعت قيمة الدولار مقابل الدينار، حيث وصل سعر صرف الدينار في بداية الشهر الثالث الى (2390) ديناراً للدولار الواحد، واستمر بالتصاعد ووصل سعر صرفه الى (3000) دينار لكل دولار . شهد عام 2007 انخفاضاً في معدلات اسعار صرف الدينار تجاه الدولار في الاسواق المحلية، حيث بلغ سعر صرف الدينار العراقي (1267) ديناراً للدولار وبمعدل نمو (- 14.1%) وتحسن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار سنة 2008 نتيجة السياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي، وبلغ قيمته (1203) ديناراً للدولار الواحد، وكان سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار (1182) ، (1186) ، (1196) للسنوات 2009 ، 2010 و 2011 على التوالي.

5- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني:

تبني البنك المركزي العراقي توجهات جديدة تنسجم ومتطلبات اقتصاد السوق بقصد السيطرة على السيولة العامة من خلال التأثير في مضاعف الائتمان (الودائع) ابتداها بتاريخ 2004/1/1 . وعليه فان كل مصرف مشمول بقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 يجب ان يحتفظ باحتياطي مقداره حاصل ضرب مبالغ الودائع الخاضعة للاحتياطي وان هذه النسبة قابلة للتعديل من وقت لآخر (الشبيبي ، 2007: 35-36). وخلال عام 2010 تم تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على الودائع مرتين من (25%) الى (20%) اعتباراً من نيسان 2010 ثم الى (15%) على كافة الودائع المصرفية سواء اكانت حكومية ام ودائع قطاع خاص (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2010: 41) حيث ان رصيد الاحتياطي النقدي القانوني على اجمالي الودائع نهاية عام 2010 بلغ ما قيمته (78086958) مليون دينار في حين بلغ (106454523) مليون دينار في نهاية عام 2009 ، واستمر البنك المركزي في استخدام هذه الاداة خلال عام 2011 وبما ينسجم ومتطلبات اقتصاد السوق بقصد السيطرة على السيولة العامة، فقد ابقى البنك على نسبة الاحتياطي القانوني البالغة (15%) على كافة الودائع المصرفية(التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2011: 24)، حيث بلغ رصيد الاحتياطي النقدي القانوني على اجمالي الودائع نهاية عام 2011 ما قيمته (91218527) مليون دينار.

6- سعر الفائدة:

يعد سعر الفائدة جزءاً من السياسة السعرية ويهدف الى تطوير القطاع المصرفي على وفق احدث الاسس فقد قرر مجلس ادارة البنك المركزي العراقي التحرير الكامل لسعر الفائدة على الودائع، والقروض، والائتمانات، والاوراق المالية، وكافة الادوات المالية الاخرى وذلك اعتباراً من شهر آذار / 2004 ، إذ يعد هذا القرار تحولاً جذرياً في العمل المصرفي في العراق للتحرك صوب تعزيز دور الاشارات السعرية لمعدلات الفائدة وفق قواعد وكفاءة السوق، للوصول الى السعر التوازني.

وشهد كانون الاول من عام 2011 ارتفاعاً في المعدل الموزون لاسعار الفوائد على ودائع التوفير حيث وصل الى (4.2%) مقابل (3%) نهاية كانون الاول من عام 2010 اي انه ارتفع بمقدار (1.2%). وبلغ لمعدل الموزون لاسعار الفوائد على الودائع الثابتة لشهر كانون الاول من عام 2011 (6.1%) مقابل (5.9%) نهاية العام 2010 اي: بزيادة قدرها (0.2%) وذلك يميل المعدل الموزون لاسعار الفوائد على الايداع المصرفي لدى المصارف في نفس العام نحو الارتفاع، وذلك لارتفاع الاسعار الممنوحة عليها من قبل هذه المصارف. وانخفض المعدل الموزون لاسعار الفوائد على الائتمان والبالغ (11.4%) بمقدار (4.5%) نهاية شهر كانون الاول من العام 2011 عما كان عليه نهاية العام 2010 والذي بلغ (12%) ، وذلك تميل اسعار الفوائد على الائتمان نحو الانخفاض، وذلك لانخفاض الاسعار المستوفاة منها من قبل المصارف (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2011:53).

ثانياً: مبررات الاصلاح المالي والمصرفي:

ما زالت المصارف الوطنية عموماً والاهلية منها على وجه الخصوص قاصرة عن اعداد وتنفيذ سياسات ائتمانية واضحة تخدم النشاط الاقتصادي للبلاد على نحو يوازي تخطيط النشاط الربحي لها. إذ برزت حالات امست تسير عكس متطلبات الاهداف التي انشئت من اجلها المصارف والتي تم رخصت من السلطة النقدية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر اهتمت اغلب المصارف الاهلية بالانغماس بعمليات التحويل الخارجي في اقصى ما يمكن وجعل الائتمان المصرفي في ادنى ما يمكن مما جعلنا لا ندري هل هي شركات تحويل مالي او هي كيانات مصرفية حقيقية؟ وهذا يؤكد سبب معارضة بعض تلك المصارف الى اهمية زيادة رؤوس اموالها طالما لا تكثرث بالوساطة المالية الفعلية ومنح الائتمان.

ومن جانب آخر ، تهتم بعض المصارف في تخطي نسب الاستثمار بالعملة الاجنبية خارج العراق وبنسبة تزيد على 20% من راس المال مقابل تعطيل نشاطات الائتمان المطلوبة والاكتفاء بالاستثمار بالعملة الاجنبية. ولا ننسى قيام عدد محدود من المصارف بدور الوساطة في تشغيل ودائع حكومية ومن ثم تحولت تدريجياً لمصلحة وتصرف مالكي المصرف عبر ما يسمى بالمتاجرة الداخلية inside trading وهو امر للأسف الشديد ، شكل ظاهرة غير مرضية في استخدام المال العام او حتى الخاص نفسه وافساد بعض الموظفين الحكوميين وتحويلهم الى وسطاء في خدمة المصارف الخاصة التي تحتفظ بوادئع دوائرهم.

في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتقلبة وضغوط التضخم النقدي التي حلت في العراق سابقاً ، وادت الى آثار سلبية على انتظام السوق التجارية واسواق العمل والانتاج ومستوى معيشة المواطن ، فقد تولدت تشوهات كثيرة في البنى والعلاقات الاقتصادية التي كان من بينها تواجد كتلة نقدية كثيرة الاصفار قليلة القيمة وعلى نحو لا يتناسب والتطورات المقبلة في حاضر ومستقبل الاقتصاد العراقي ، مما يقتضي ايجاد حل لهذه الظروف ومخلفاتها ، ومن هذه الحلول اصلاح نظام اداري العملة النقدية من خلال هيكلتها وحذف الاصفار منها للسيطرة على تدفق وادارة كلفة الكتلة النقدية على نحو امثل.

ان تداول كتلة نقدية تربو على 30 ترليون دينار عراقي بمختلف الفئات ، التي يعكسها عدد الاوراق المتداولة البالغة 4 مليار ورقة نقدية هي نتاج مرحلة طويلة من التضخم والتدهور الاقتصادي.

تشير الدراسات الاجتماعية ان معدل دخل الطبيب العراقي الشهري كان لا يساوي كقوة شرائية في تسعينيات القرن الماضي سوى لشراء 30 بيضة دجاج و20 قطعة خبز وعلى مدى سنوات الحصار الاقتصادي.

وعلى هذا الاساس اصبحت الحاجة لاصلاح نظام المدفوعات النقدي عبر المزايا الآتية (قاسم ، 2012 : 184):

اولاً: على المستوى الافقي: حذف الاصفار الثلاثة .

- تحويل 30 ترليون دينار الى 30 مليار دولار عن طريق حذف ثلاثة اصفار من العملة الحالية واستبدالها بعملة جديدة مما يسهل التعامل الحسابي مع ارقام هي اقل عدداً.

ثانياً: على المستوى العمودي: اعادة هيكلة العملة وتركيبها

- لما كانت الفئة الكبيرة البالغة 25000 دينار تشكل لوحدها (ثلثي كمية الاوراق المتداولة) فان اصدار فئات اكبر يعني اختزال الاربعة مليار ورقة نقدية المتداولة حالياً وتحويلها الى عدد يساوي (1.180) مليار ورقة نقدية. اذ ستختزل الفئات الكبيرة من العملة قرابة 80% - 90% من اجمالي الفئات الجديدة المصدرة الى التداول مثل فئات (50 و100) دينار .

ثالثاً: مجالات في اصلاح المالي والمصرفي

يتمثل اصلاح المالي والمصرفي في انشاء نظام مالي قادر على حشد الموارد المالية (المحلية وحتى الدولية) واعادة تخصيصها وكفاءتها لخدمة النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق معدلات عالية ومستمرة في النمو الاقتصادي ، وينصرف ذلك لاصلاح في تحديث وتعميق وتقوية جميع وحدات القطاع المالي ، فضلاً عن احداث تغييرات كبيرة في طبيعة الصناعة المصرفية واعادة هيكلتها في العراق لغرض حشد المدخرات المحلية والحد من ظاهرة راس المال المهاجر اضافة الى امكانية جذب جزء من تدفقات الاستثمار الاجنبي.

وتتجسد عملية الاصلاح المالي والمصرفي في عملية التحرير لهذا القطاع ، وذلك لمواكبة التطورات المالية والمصرفية العالمية التي تقوم اساساً على التحرر من القيود والعراقيل ، وزيادة حدة المنافسة بين البنوك، واستعمال تكنولوجيا متطورة للاتصالات والمعلومات ، فضلاً عن مقررات لجنة بازل بغية العمل ضمن المعايير الدولية للمصارف مما يرفع قدرتها على المنافسة الدولية في العمل الدولي .

تعد هذه المرحلة من اهم واصعب مراحل الاصلاح المصرفي في العراق وذلك لان البدء في عملية التغير باتجاه الاصلاح يتطلب الجهد ولكي تكون اصلاحات الانظمة المالية والمصرفية ناجحة ، يجب ان تكون جزءاً من استراتيجية اكثر شمولاً للتغيير والاصلاح الاقتصادي والهيكلية للاقتصاد القومي (النصيري ، 2015:50):

وتعتمد عملية الاصلاح على ما يلي(المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي، 2009:1):

- 1- تأسيس هيئة خاصة بالاصلاح المصرفي: ان تقوم الدولة بتأسيس هيئة خاصة (هيئة الاصلاح المصرفي) تاخذ على عاتقها رسم سياسة الاصلاح المصرفي وتشخيص الاليات الضرورية والاشراف على المصارف، على ان تمنحها الدولة القدرة على تشريع القوانين والاجراءات وتزويدها بالاراسمال الضروري لاداء اعمالها. وتضم الهيئة عناصر لها معرفة بالمشكلات القائمة وعلى دراية بالحاجة الحالية والمستقبلية.
- 2- من الضروري ان تتم عملية الاصلاح المصرفي بشكل تدريجي من خلال البدء في المصارف الحكومية وصولاً الى المصارف الخاصة مروراً بكل مكونات القطاع المالي والمصرفي من مؤسسات مالية غير مصرفية وعناصر السوق النقدية والمالية.
- 3- تأسيس مصرف جديد او اختيار احد المصارف القائمة نموذجاً لعملية الاصلاح لغرض اجراء التغيير الضروري في المصارف الحكومية ، لابد من تقديم بديل (انموذج) يفتدى به من قبل المصارف الاخرى ، بحيث يعتمد هذا المصرف السبل الحديثة في تسويق الخدمات المصرفية والمالية.
- 4- اعادة تقييم عمل النظام المصرفي وفعاليته ، وذلك من خلال تقييم الانتماء وحجمه ودرجة المخاطرة ونسبة السيولة ، وفي هذا المجال لا بد من الرجوع الى مقررات لجنة بازل من اجل تستند وحدات النظام المصرفي لجميع المعايير الدولية من حيث كفاءتها وفعاليتها.
- 5- تحسين مستوى الرقابة وتطوير الانظمة المحاسبية بحيث تتصف بالشفافية والوضوح بدرجة اكثر من ذي قبل ، ولا بد ان تقترب عملية الرقابة المصرفية والانظمة المحاسبية من المعايير الدولية المقبولة ، بحيث تنسجم مع الانظمة والقواعد الدولية لكي يتمكن النظام المصرفي وعناصره التكامل وتبادل المعلومات مع البنوك الدولية الاخرى.
- 6- استحداث نظام كفاء للتأمين على الودائع في الصناعة المصرفية على الرغم من وجود توقع بان الدولة سوف تضمن الودائع.
- 7- العمل على انشاء اتحاد يضم جميع المصارف الخاصة يتمثل ب (اتحاد المصارف العراقية) مشابه لاتحاد المصارف العربية ، يعمل على تطوير عمل المصارف الخاصة ويعبر عن وجهة نظر تلك المصارف ويقوم بربط القطاع المصرفي الخاص بالقطاع المصرفي الدولي. علماً ما موجود حالياً هي رابطة للمصارف الخاصة.

من خلال ما ورد في (المسيرة التاريخية للجهاز المصرفي العراقي، وتطورات القطاع المصرفي ، والتغيرات القانونية التي شهدتها البنك المركزي) تبين ان اصلاح السياسة النقدية واستقلاليتها والتزامها بالقوانين المحلية والدولية يؤدي الى اصلاح الجهاز المصرفي وهذا يؤكد فرضية البحث والمتضمنة بان اصلاح السياسة النقدية يعني اصلاح القطاع المصرفي.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات

- 1- الثقة العالية التي تتمتع بها المصارف الحكومية (الرافدين والرشيد) من الدوائر الحكومية هذه الثقة ادت الى تراكم الودائع.
- 2- وجود سيولة معطلة في المصارف الحكومية وبالتالي تحولت هذه السيولة الى مبالغ مكتنزة وما لذلك من مساوئ على الاقتصاد والتنمية.
- 3- اهتمام اغلب المصارف الاهلية بالانغماس بعمليات التحويل الخارجي في اقصى ما يمكن وجعل الائتمان المصرفي في ادنى ما يمكن وبالتالي لاندرى هل هي شركات تحويل أو هي كيانات مصرفية حقيقية ، وهذا يؤكد سبب معارضة بعض تلك المصارف الى اهمية زيادة رؤوس أموالها طالما لاتكثرث بالوساطة المالية الفعلية ومنح الائتمان.
- 4- ادى التضخم المستمر الى ارتفاع رقم العملة المتداولة من 23 مليار دينار عام 1991 الى حوالي (30) ترليون دينار في عام 2015 ، وارتفاع اكبر فئة عملة من (25) دينار الى (25000) دينار بمرور الوقت وحالياً (50000) دينار
- 5- ويلاحظ في اثناء المدة المحصورة بين 1990-2007 ازداد تضخم الرقم القياسي لاسعار المستهلك الى 400000% وبغية التبسط فان السلعة التي كانت تباع بمئة دينار قبل بدء حرب الكويت في عام 1990 اصبحت تباع بـ 400000 دينار في العام 2005
- 6- يملك مصرفي الرشيد والرافدين شبكة لاكبر عدد من الفروع في العراق وخارجه (مصرف الرشيد 200 فرعاً) و(مصرف الرافدين 172 فرعاً).
- 7- موجودات القطاع المصرفي العراقي اكثر من 90% للمصارف الحكومية والباقي للمصارف الاهلية.
- 8- الضربة الاولى على السياسة النقدية والمالية العراقية عندما وافقت الحكومة العراقية لاحكام الفقرة (25) من مذكرة التفاهم والفقرة (7) من خطة العمل وبذلك ترتبت ديون بذمة العراق بمئات المليارات من الدولار ومن مختلف دول العالم.
- 9- وبالنسبة للائتمان النقدي المباشر المقدم من المصارف نشير الى ان المصارف الحكومية قد ساهمت بنسبة 82.1% في المئة من مجمل الائتمان الممنوح عام 2014 مقابل 17.9 في المئة ساهمت بها المصارف الاهلية.

ثانياً: المقترحات

- 1- تأسيس معهد للتطوير المصرفي: تقوم الهيئة بتأسيس معهد للتطوير المصرفي يعمل على تطوير القابليات المصرفية في العراق وتطوير الابحاث والدراسات ، ولجميع المصارف حق الاستفادة من المعهد لبناء القدرات للعاملين او الراغبين في العمل في المصارف في كل من القطاع العام او القطاع الخاص. لاشك ان المعهد سيعمل على توفير الكادر الضروري لتطوير الصناعة المصرفية من خلال اعادة صقل المهارات الموجودة حالياً واستحداث مهارات جديدة (من الجيل الجديد) .
- 2- ضرورة تفعيل استقلالية البنك المركزي للسيطرة على السياسة النقدية وعدم السماح للسياسيين بالتدخل لان تنقصهم الخبرة والدراية في مجال العمل المصرفي.
- 3- وضع ضوابط مشددة للحد في انشاء المصارف الاهلية اذ لوحظ حدوث انهيار في عدد من المصارف الاهلية بسبب عدم قيام البنك المركزي بدوره الرقابي بصورة جيدة وعلى سبيل المثال (مصرف الوركاء ، مصرف دجلة والفرات ، مصرف الشمال).
- 4- اعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف وخاصة المصارف الصغيرة منها لانشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة بتكلفة تنافسية ، مما يدعم قدرتها التنافسية في السوق المصرفية العراقية ، ولاسيما بعد فسخ المجال امام دخول القطاع المصرفي التجاري الدولي.
- 5- رفع الحد الاقصى لراس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الاموال بسرعة فائقة واعطاء مؤثر عالمي لسلامة الاوضاع المصرفية المحلية (اتباع معيار لجنة بازل).
- 6- ترشيح عدد الموظفين من خلال عرض عليهم الخيارات التالية: التقاعد او التعويض المجزي .
- 7- ضرورة اقرار البنك المركزي مشروع لضمان الودائع لغرض الاستقرار المالي وتعزيز البنية التحتية المصرفية.
- 8- تفعيل وتطبيق والتأكيد على المادة (26) من قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 والتي نصت على منح اقراض الحكومة سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر.
- 9- ايقاف مزاد العملة الاجنبية وبدلاً من ذلك قيام لجان متخصصة في البنك المركزي بمبادلة العملة الاجنبية بالمحلية.
- 10- اعادة هيكلة مصرفي الرافدين، والرشد الذين يُهيمنان على حوالي (90%) من النشاط المصرفي التجاري العراقي من خلال ما يلي :
 - أ- الهيكلية التشغيلية، والهيكلية المالية
 - ب- وضع خطة استراتيجية تتحدد بموجب الاهداف والخطوات التنفيذية للارتقاء بادارة المصرفين الحكوميين.

11- ضرورة تقييم سياسات المصارف العراقية ، وممارساتها ، واجراءاتها المتعلقة بمنح الائتمان، وانشطة الاستثمار من قبل مراقبي البنك المركزي العراقي، وتقديم توصيات لهذه المصارف مع اطلاعها على مسارات العمل المصرفي الدولي في هذا المجال.

12 -التوسع في منح اجازة المصارف الاجنبية ، لخلق بيئة تنافسية مؤثرة داخل الاقتصاد العراقي.

المصادر

- 1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان.
- 2- مصرف الرافدين ، التقرير السنوي والميزانية من 2004-2014.
- 3- مصرف الرشيد ، التقرير السنوي والميزانية من 2004-2014.
- 4- دليل الشركات لسوق العراق للاوراق المالية 2013 و 2014.
- 5- المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي / حلقة نقاشية في يوم السبت 2009/5/13.
- 6- خطاب ، جودت جعفر ، اعادة هيكلة المصارف ، 2009 ، الطبعة الاولى ، دار دجلة ، عمان ، الاردن.
- 7- سعيد ، عبد الباسط تركي ، تطورات القطاع المصرفي العراقي ، 2014 ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 399 شباط 2014.
- 8- النصيري ، سمير عباس ، الاصلاح المصرفي ، مجلة المصارف العراقية ، العدد ، 18 تشرين الثاني 2015.
- 9- صالح ، مظهر محمد ، امريكا والفقير ، مجلة المصارف العراقية ، العدد 18 تشرين الثاني 2015.
- 10- قاسم ، مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق ، 2012 ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق.
- 11- المارونسي، هناء ابراهيم حسين، 2003، اثر متغيرات الاصلاح النقدي وهيكل الودائع على الائتمان المصرفي ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة دهوك.
- 12- مامندي، غازي، (2012) ، ادارة البنوك، الطبعة الاولى، مطبعة حاج هاشم اربيل، العراق .
- 13- الشبيبي ، محمد، 2010، اساسيات ادارة المصارف ، الطبعة الاولى، عمان ، الاردن.
- 14- الخزرجي، ابراهيم، 2011، الاصلاح المصرفي، الطبعة الاولى ، عمان، الاردن.
- 15- اتحاد المصارف العربية ، العدد 399 ، شباط 2014.
- 16- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير الاحصائي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2003.
- 17- الطائي، عبد الرحيم مكطوف ، 2009، الاصلاح الاقتصادي في العراق، اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ، بغداد، العراق.